مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد(07)، العدد (01)، (جوان -2022)، ص 935-948
ISSN: 2602-5566 EISSN:2716-8999

مشكلات تحضر مجتمع البدو في المدينة الصحراوية
تحليل نموذج مدينة توقرت بالجنوب الجزائري

Problems of urbanization of the Bedouin community in the desert city an analysis of the model of the city of Tougart in southern Algeria

نسيمة لغريبي[1]*

[1] جامعة الحاج لخضر-باتنة 1 (الجزائر)، Nassima.prof8@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/02/21 **تاريخ القبول: 2022/04/18**

ملخص:

إن إشكالية الاستقرار البشري في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، من بين أهم المشكلات التي عكف على فهمها الدارسون بمختلف التخصصات، ويرجع الأمر إلى طبيعة هذه المناطق الصعبة الغير مناسبة للاستقرار البشري نسبيا، وفي هذه الورقة البحثية سنحاول تحليل نمطي عيش مختلفين في هذه المناطق وهما الاستقرار والترحال وتكيف مجتمع البدو مع التحضر الحاصل بالمدينة الصحراوية.

كلمات مفتاحية: المدينة الصحراوية؛ التحضر؛ مجتمع البدو.

Abstract

The problem of human stability in the desert and semi-desert areas, is among the most important problems that scholars in various disciplines have been working on understanding, and the matter is due to the nature of these difficult areas, that are relatively unsuitable for human stability, and in this research paper we will try to analyze two different lifestyles in these areas, which are Stability, migration and adaptation of the Bedouin community to the urbanization taking place in the desert city.

Keywords: desert city; urbanization; Bedouin community.

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة

اهتم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا والإيكولوجيا بدراسة علاقة الإنسان ببيئته وتحديد مستوى التفاعل بينهما من ناحية ، وبين النظم والأنساق الاجتماعية من ناحية أخرى ، وما يتطلب من معرفة بالظروف الجغرافية والطبيعية السائدة ، والتكيف الذي يتم بين الإنسان وتلك الظروف خاصة في المجتمعات التقليدية والصحراوية ، ومعرفة تلك العلاقات الوظيفية التي تقوم بين الناس والبيئة الطبيعية ، وكيف تحد تلك البيئة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الناس في وقت معين ، ولكن تلك العلاقة تكون عرضة للتغيير سواء بسبب التغير الذي يطرأ على تلك الظروف ذاتها أو بسبب التغير في طرق استفادة الناس منها .

والإنسان في تكيفه مع تلك الظروف البيئية أو اختراعه الوسائل للتغلب عليها إنما يحقق رغبات أساسية أو يرضي دوافع معينة مزودا بها، وكل ما في البيئة من إنجازات مادية ومعنوية، إنما تساعد على تحقيق الإشباع لتلك الرغبات، ولا يختلف في ذلك الإنسان الذي يعيش في المجتمع التقليدي أو المجتمع الحضري والصناعي الحديث، فالفارق الوحيد إنما هو الاختلاف في الدرجة وليس في النوع، فمدى تراكم الإنجازات الثقافية هو وحده الذي يميز مجتمعا بدائيا عن آخر ريفي أو حديث.

ويبدو أن الاتجاه العام للتغير في المجتمعات التقليدية يسير الآن نحو الأخذ بهذه المجتمعات إلى التحضر، ولقد بدأنا ندرك بعض الدلالات التي تنطوي عليها عملية التحضر، وذلك بملاحظة الأسلوب الذي تتم به تلك العملية وما ينجم عنها من مشكلات في بعض الأجزاء المتخلفة من العالم، مما يتطلب ضرورة التوافق الاجتماعي للسكان وخاصة المهاجرين على كافة مستوياتهم والذين يتعين عليهم أن يتسموا بالمرونة إزاء البيئة الحضرية الجديدة.

وما يتعين علينا دراسته هو الوقوف على الآثار والمشكلات التي تواجه البدوي المتجول الذي يتنقل من الحياة القبلية الصحراوية إلى الحياة المزدحمة والمعقدة في المدينة. والتركيز على تكيف جماعة البدو الرحل مع الحياة في مدينة، في محاولة للتعرف على طبيعة هذا التكيف، وأهم المشكلات التي تواجه استقرارهم بالمدينة، بالإضافة إلى محاولة تحديد العناصر التي تصاحب أي تحول من حياة أللاستقرار إلى الحياة الحضرية والاستقرار

2- التحضر ومجالاته:

ظاهرة التحضر من أهم معالم التغير الاجتماعي في الوقت الحاضر, فقد ترتب عليها تباين كبير في مختلف مكونات البناء الاجتماعي, فزاد تقسيم العمل, وتعقد نسق التدرج الاجتماعي، وحصل تغير في نمط العلاقات الاجتماعية, والقيم والاتجاهات والمعايير, ومختلف وسائل الضبط الاجتماعي.

وبشأن تحديد المفهوم تظهر كالعادة مواقف واتجاهات مما يبين تعقد الظاهرة وصلتها بالثقافة الخاصة لكل مجتمع ، فقد يشير التحضر إلى جملة القوى و العوامل التي تؤدي إلى نمو و توسع المدن بسبب تغير التوزيع السكاني، هذا التغير الذي يأتي نتيجة الهجرة الواسعة من الأقاليم ذات الإمكانيات الضعيفة إلى المراكز الحضرية الجاذبة (بوقصاص، صفحة 45)، و يشير أيضا إلى حركة السكان من الريف إلى المدينة أي المناطق الحضرية و تزايد نسبة السلوك و أساليب الفكر الحضرية (الأساتذة، 1979).

وهناك من يرى بانه عملية من عمليات التغير الاجتماعي تتم عن طريق انتقال أهل البادية أو الريف إلى المدينة وإقامتهم بمجتمعها المحلي ومن تم يكتسبون تدريجيا أنماط التحضر والحضرية حيث يقال بأنهم تكيفوا حضريا أو بمعنى أخر تحضروا أي تحولت أساليب معيشتهم إلى طريقة حياة أهل المدن، وقد يحدث التحضر بطريقة مخالفة لما تقدم كأن تغزو الأساليب الحضرية الريف وقراه بأية صورة من الصور التي ينتج عنها امتصاص لقيم وأنماط التحضر (الضبع، 2003، صفحة 16) .

لهذا يصعب تحقيق فكرة التحضر في الحياة الواقعية لمجرد إدخال صناعات جديدة، أو لمجرد المعيشة والإقامة في المدن مهما بلغ حجمها من الضخامة، ذلك أن التحضر يتعدى الوجود الفيزيقي أو الإقامة الفيزيقية في المدينة. فالتحضر أسلوب للحياة يتميز بمواقف واتجاهات ونشاطات وعلاقات وإشاعات وأفكار وجزاءات وقيم خاصة، وبذلك يكون التحضر عملية اجتماعية طويلة ومعقدة تهدف إلى إلغاء أو تعديل أسلوب الحياة التقليدية وفرض أسلوبها الخاص، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق التنشئة والإعداد حتى يتمكن أعضاء المجتمع من فهم المعنى الحقيقي للحياة الحضرية بكل معانيها وسلوكياتها ومبادئها الأساسية (إبراهيم، 2000، صفحة 86).

ومن ذلك يشمل التحضر عدة جوانب في المجتمع سواء تعلق ذلك بالجوانب المادية أو غير المادية، رغم أن التغير في الأولى يكون أسرع منه في الثانية، والتي يمكن عرض أهم جوانبها في التالي:

2-1- الجانب العمراني:

يلاحظ أن أغلب الأسر الحضرية تمتلك المساكن التي تقيم فيها، حيث يعتبر امتلاك المنزل إحدى القيم الاجتماعية، ويرمز إلى الهوية والشخصية الأسرية، لكن التحضر قد يحول نظم المسكن إلى السكن في بيت سواء كان إيجاري أو ملكية. وأصبح المسكن من حيث مستوى تجهيزه وحجمه وموقعه يعبر عن المستوى المعيشي للأسرة وتحوي المنازل على كل التجهيزات العصرية كالكهرباء والماء والتجهيزات المنزلية ...

أما بالنسبة للأسر التقليدية فقد طرأت عدة تغيرات على مساكنها فإقامة المشاريع التي استهدفت حياة الاستقرار أدت إلى الإقبال على الأماكن المبنية من الحجارة أو الطوب لتوفر الكثير من الطمأنينة، والجدير بالذكر أن هذه المساكن تتشابه في أنماطها ولا تختلف عن بعضها إلا في

الحجم، حيث تبنى المساكن عادة من الحجارة المتوفرة في المنطقة وتأخذ جميعها أشكالا واحدة بعدما كانت الغالبية العظمى من البدو يعيشون في خيم مصنوعة من الأقمشة أو خليط من شعر المعز وصوف الغنم ووبر الجمال.

ونتيجة لظهور النوع الحديث من السكن فقد تعرف البدوي على أنواع جديدة من الأثاث لم يكن يعرفها من قبل كالأسرة والمقاعد الخشبية بالإضافة إلى تجهيزات حديثة، بالتالي إحداث تخصيص في فضاءات المسكن كغرف النوم، غرف المعيشة، وغرف الاستقبال وكان من وراء تلك التغيرات الاحتكاك الثقافي بالثقافة الحضرية....

2-2- الجانب الاجتماعي والثقافي:

وكذلك تقلص دور الأسرة بعد دخولها مرحلة التحضر وضعفت سلطتها على أعضائها، الأمر الذي جعل ما بقي من الروابط أسرية يتسم بالضيق والسطحية، وهذا ما سنوضحه من خلال التغيرات التي تطرأ على الأسرة (العاطي، 1998، الصفحات 194-199)، ومن مظاهر التغير في هذا المجال:

أ– تركيب الأسرة: لقد كانت الأسرة التقليدية تقوم بالكثير من الوظائف، فهي تتحمل كل مسؤوليات الحياة والعمل، وتتكفل بتربية الأطفال، غير انه وتحت تأثير عمليات التحضر والتصنيع والتحديث أصبحت وظائفها محدودة، وظهرت مؤسسات جديدة حلت محلها وأصبحت تتولى الإشراف على الكثير من الشؤون وفي مختلف المجالات حيث لم يبق لها سوى وظيفة الإنجاب والتنشئة الاجتماعية (وافي، صفحة 12). إلى جانب ضعف الروابط القرابية، فالتحضر والتصنيع قد ساهما في تفكيك العلاقات القرابية بسبب الانتقال الجغرافي والاجتماعي وتباين المهن والمستويات الاقتصادية والتعليمية وتعقد الحياة وزيادة مشكلاتها الاجتماعية والحضارية.

ب– الأنظمة التقليدية : إن المجتمعات التي أخذت حديثا بأساليب التحضر والتصنيع عادة ما يتجه غالبية سكانها إلى الإقامة في المناطق الحضرية في الوقت الذي لا تبرز فيه درجة تطورها الاقتصادي، ولا تمثل المدينة التي ينتقل إليها المهاجرون البدو أو المهاجرون من المناطق الريفية شكلا جديدا للتنظيم الاقتصادي أو بيئة فيزيقية جديدة فحسب، ولكنها تعتبر أيضا نظاما اجتماعيا قد خضع لتغيرات عميقة عن النظام السائد في مجتمعاتهم التقليدية، كما أنها تؤثر تأثيرا شديدا في سلوك الناس وتفكيرهم ، إلى جانب وجود نظم اجتماعية تقوم على معايير أو أسس تختلف في طبيعتها عن تلك المعايير أو الأسس التي تحكم هذه النظم ذاتها في المجتمعات التقليدية (محجوب، 2006، صفحة 220)، فالقبائل التي كان يحكمها العرف والتقاليد وطرق العمل والتفاعل بين أعضائها أصبحت الآن تدخل تحت سيطرة وسيادة دول تحاول أن تطبق القوانين الصورية التي تتناقض في بعض الأحيان مع الأعراف السائدة والتي تؤدي إلى تدمير التماسك الاجتماعي التقليدي في تلك المجتمعات ، وبعدما كانت منعزلة اقتصاديا عن العالم الخارجي وتعتمد

في إشباع حاجاتها على المصادر الطبيعية التي تسيطر عليها ، أصبحت الآن موطنا لكثير من المشروعات الصناعية الحديثة في مجال التعدين أو البترول أو حتى في مجال استغلال المراعي ، ومن ناحية أخرى فإن الهجرة الضخمة لأفراد القبائل من المدن والقرى جعلت من الصعب على الزعماء التقليديين السيطرة على أعضائها سواء في العواصم أو في المدن الأخرى ، فضلا عن نمو الإدارة الحكومية التي زودت المواطنين بخدمات اجتماعية متطورة وأساليب لتشجيع القانون والنظام ، فكان هذا إيذانا بإضعاف النظام القبلي والقبلية (زيد، 1996، صفحة 168) .

ج - **الضبط الاجتماعي:** يعد القانون العرفي هو الشكل الذي ارتضاه المجتمع القبلي لتحقيق الضبط الاجتماعي وبالتالي المحافظة على بنائه التقليدي وهذا القانون يختلف إلى درجة كبيرة عن القانون الوضعي ومرد هذا الاختلاف إلى العناصر الاجتماعية، فالقانون العرفي يمكنه الحفاظ على البناء الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى تحقيق الأمن بين العائلات، كما يؤدي دورا مهما في المحافظة على روح التعاون بين أفراد المجتمع التقليدي. إلى جانب القانون العرفي فإن القيم التي توجد في المجتمع التقليدي والتي تلقى نوعا من الاستجابة يقصد بها تحقيق التماسك بين الأفراد، كذلك الدين يعتبر من أهم النظم الاجتماعية في تحقيق الضبط الاجتماعي ويمكن القول إنه يلعب دورا هاما في المجتمع القبلي. ولكن ازدياد الكثافة السكانية في المدينة أدي بالمجتمع التقليدي إلى ظهور القانون الوضعي بإجراءاته المعقدة، وظهور التعاقد المكتوب والتي حلت محل كلمة الشرف وفض النزاعات عن طريق الجماعة.

3- التنمية والتوطن

للتنمية علاقة بالتحضر باعتبارها العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والمساهمة في تطوره، على أن تكون خطط التنمية بهذه المجتمعات المحلية متماشية ومنسجمة مع خطط التنمية الشاملة للدولة.

فالتنمية بهذا المعنى هي تشجيع المجتمع على أن يتخذ الخطوات المختلفة اللازمة لجعل حياته المادية والروحية أكثر غنى، معتمدا في ذلك على نفس عمليات التنمية. ويكون التوطين باعتباره أحد أساليب التنمية كمجموعة من العمليات التي تتيح للجماعات البدوية الاستقرار والتوطين في نطاق مكاني معين، سواء في مناطقها العادية أو في مناطق أخرى جديدة تلائمها، وفي إطار من ظروفها وقيمها ونظمها واحتياجاتها الأساسية ورغباتها وأنماط سلوكها خلال فترة زمنية محدودة، وبغرض إحداث تغيير مقصود سواء في نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية السائدة أو أنماط السلوك والعلاقات البدوية السائدة، وعلى ضوء خطط محلية وقومية مدروسة (الاجتماع، 2002، صفحة 96) .

فالبدو عندما يتعرضون لعوامل تساعد على تحضيرهم يمكن أن يستقروا ويتوطنوا في أماكن معينة، وعندما يحدث التحضر في المناطق المحيطة بهم، يمكن أن يساعد ذلك على جذب البدو إلى المناطق الحضرية والتوطن بها، وعندما يزداد تحضر المجتمع بصفة عامة فإنه عادة ما يفكر المسئولون بجدية أكثر في عملية استقرار البدو.

4- مشكلات التحضر وعوائقه:

إن الأوضاع السكانية والاقتصادية والثقافية السائدة الآن في كثير من المجتمعات التقليدية الصحراوية تبرز أهمية الدراسات التي تتناولها بالبحث والتحليل ، فهذه المجتمعات تتعرض الآن إما لظهور موارد جديدة للثروة وما يترتب على ذلك من تغيرات سياسية واقتصادية عميقة ، أو تتعرض لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال برامج التوطين، وبالتالي تتعرض للكثير من التغيرات الأساسية في نظمها الاجتماعية، فالمقياس الأساسي لتحديد الثقافة البدائية عدم وجود أي تحوير جوهري في البيئة البيولوجية أو الطبيعية التي تؤثر في تلك الثقافة . فالناس في البيئة البدائية يتحتم عليهم أن يبحثوا أو يطاردوا مصادر غذائهم كما هي موجودة في البيئة الطبيعية, وأن ينتقلوا إلى أماكن جديدة إذا أصبحت مصادر الغذاء شحيحة في موطنهم الأصلي (الزاوي، 2002، صفحة 125).

أما جماعات البدو الرحل فنجد أن علاقاتهم الإيكولوجية تعد أكثر تعقيدا من تلك الموجودة في المجتمعات البدائية، فعلى سبيل المثال البدو الرحل في البلدان العربية ومن على شاكلتها من الشعوب البدوية وفي الصحراء الكبرى الإفريقية وبعض مناطق آسيا، يتكيفون مع بيئتهم الطبيعية ويتحركون إلى مواقع جديدة تستنزف حيواناتهم الكلأ في منطقة معينة, بغض النظر عن المكان الذي يتواجدون فيه.

إذن بهذا الأسلوب استطاعوا أن يعدلوا في بيئتهم بدرجة معينة وذلك عن طريق استئناس الحيوانات, إلا أن جماعاتهم ظلت تفتقد إلى الاستقرار المكاني, في حين أن الجماعات التي استطاعت تطوير زراعة مستقرة واستطاعت كذلك أن تقلل من حاجة الجماعة للحركة إلى أماكن جديدة.

وعملية قبول التغير ليست عملية سهلة في المجتمعات الإنسانية, فبعض منها يظهر التغير فيه على درجة عميقة ومنتشرة, وبعضها يضع العقبات في طريق التطور والتغير الاجتماعي مما يؤدي إلى بطء التغير أو إلى الجمود. وهذه العوائق هي:

- **الرغبة في المحافظة على الثقافة التقليدية**: إن الثقافة التقليدية لطبقات محافظة من الناس تؤثر بشكل مباشر على قطاع كبير من التجمعات السكانية في مجتمع معين. بحيث تقود هذه المجتمعات إلى رفض الجديد والمحافظة على القديم على الرغم من الانتقادات الموجهة إليه, إلا أنهم يصرون على ضرورة المحافظة على هذا التراث والذي يعتبر ميراث المجتمع من الأجيال السابقة.

ففي الهند مثلا نجد طائفة الهندوس يقدسون البقر ويحرمون ذبحها, وقد حاول الزعيم "نهرو" إقناع تلك الطائفة بخطأ هذا المعتقد إلا انه لم يفلح بإقناعهم, وليس من المحتمل ظهور اتجاه نحو تربية الماشية من اجل الغذاء، مادامت التغذية على لحم البقر تخالف معتقدات الهندوس.

- **العزلة الاجتماعية:** إن العزلة الاجتماعية التي يعيش فيها المجتمع قد تكون عائدة إلى إن مستوى التجمعات الإنسانية متدن إلى الحد الذي يكون فيه اقل من مستويات التقدم الحضاري العالمي. وإلى إن مواقعها الجغرافية لا تسمح لها بالاحتكاك مع المجتمعات الأخرى. وربما تكون هده العزلة قسرية فرضتها قوى استعمارية خارجية عن إرادة الشعب أو مظهرا من مظاهر الانعزال الاجتماعي الذي يفرضه المجتمع على نفسه مثل الاتحاد السوفيتي بعد قيام الثورة البلشفية.

- **ركود حركة الابتكار والتجديد:** تعود هذه الظاهرة إلى انخفاض المستوى العلمي والثقافي والى عدم تقدير الباحثين ورعايتهم وتوجيههم، وعدم توفر القدرات المادية لامتلاك المخترعات التكنولوجية، ونقص الموارد الاقتصادية كالثروة المعدنية, وتدني المستوى الاجتماعي بحيث لا توجد الملحة الدافعة إلى الابتكار والاختراع, وعدم الوعي الشعبي لمضامين التغير أو الجهل بحقيقة التغير والتجديد أو الاختراع.

- **العوائق السياسية**: إن عدم توفر الاستقرار السياسي يؤدي بالسلطة إلى توزيع جهودها لإعادة استتباب الأمن كما يؤدي إلى هجرة الأدمغة نحو الخارج مما يحرم المجتمع من فاعليتها في عملية التغير. هذا بالإضافة إلى أن تشجيع القادة للحروب الخارجية يؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية وهذا بالتالي يجعلها تجد مجتمعاتها في مشاكل اجتماعية واقتصادية تشغلها عن النهوض بمستوى معيشة أفرادها إلى تخلفها في النهاية ·

- **عدم التجانس السكاني:** قد يتكون المجتمع من أقليات وطبقات متعادية ومتصارعة وبينها تناقضات اجتماعية، الأمر الذي يؤدي بالمجتمع إلى الانقسام والتضاد الاجتماعي وعدم تقدم المستويات الاجتماعية (عمرو، 2006، الصفحات 301-302).

5- وضعية البدو المستقرين في مدينة توقرت:

تمت معالجة هذا الجانب من الدراسة خلال أعمال التدريب الميداني التي أشرفت فيها على طلبة علم الاجتماع الحضري في السنوات القليلة الماضية، حيث عملت على تحليل عوامل نمو وتطور مدينة توقرت والمشكلات المصاحبة لهذا التطور، خاصة بعدما أصبحت المدينة وجهة للنازحين من البدو وغيرهم مما فرض وضعا غير متحكم فيه بل وحمل سلطات المدينة ضرورة التكفل بآلاف النازحين وإسكانهم في مشاريع سكنية جديدة. وما ترتب عن ذلك من مشكلات أثرت على مجتمع المدينة وأيضا على هؤلاء المهاجرين.

وللحديث عن هذه الوضعية يتعين الرجوع إلى سياسة الدولة في هذا المجال ، حيث ارتبطت مشاريع التوطين في الجزائر بعد الاستقلال باستغلال المجال الصحراوي و دمجه ضمن الاقتصاد الوطني ،فاتبعت سياسة خاصة من أجل توطين البدو و دمج اليد العاملة المحلية في الوحدات الحرفية و الصناعية الجديدة و تغير شكل الحياة من خلال إقامة قرى اشتراكية ، و لقد دعمت هذه السياسة بقوانين و مخططات فكان مشروع تطور السهوب و تربية الماشية مجال اهتمام المرحلة الثانية من تطبيق الثورة الزراعية ، فالمراسيم الخمس لـ 30 ديسمبر 1975 المتعلقة بموضوع إعادة تنظيم الشروط الاجتماعية و الاقتصادية للملكية الرعوية حاولت وضع النصوص القديمة لميثاق الثورة الزراعية حيز التطبيق ، و المرسوم رقم 75،43 بتاريخ 17 جوان 1975 حددت قواعد الرعي تعيين مساحات الرعي و ملكية رؤوس الماشية و الأراضي المزروعة من طرف الثورة الزراعية.

أما القانون النموذجي للتعاونيات الرعوية للثورة الزراعية (CEPRA) هذه الأخيرة قسمت نشاطها إلى تنظيم واستغلال و تهيئة الأراضي الزراعية، والتطوير و الرفع من عدد الماشية و تبادل الأغذية بين مختلف المناطق السهبية.

أما المرحلة الثانية من الثورة الزراعية فكانت الأولوية في تدخلها هي التخلص من العلاقات الاجتماعية للإنتاج الحيواني السهبي ، وذلك بتوجيه المكتسبات المحققة خلال المرحلتين في الجانب الزراعي ،حيث يأخذ بعين الاعتبار إعادة تنظيم شروط الإنتاج للتقدم الضروري و المرتبط بالسياسة العامة لإعادة توزيع الماشية عن طريق مقاييس نزع الملكية التي استمدت من المبادئ المحددة في الميثاق(الأعشاب ، الماشية لمن يرجعها إنتاجية بالعمل و الذين يعيشون منها مباشرة) ،إذن فالمربي هو كل شخص يربي و يتغذى و يتولى استغلال القطيع لحسابه الخاص فيستفيد بذلك من اكتسابه بطاقة تخول له حق استخدام المراعي و الحصول على مساعدات من الهيئات المكلفة بذلك و من ثمة فإن تحقيقها لأهدافها بشكل كامل لم يحصل ، فالمشاريع السابقة أهم ما يؤخذ عليها هو تأخرها عن الاهتمام بالحياة البدوية ،كما أنها لم تعمل على تطويرها و استغلالها الوسائل و الإمكانيات الموجودة، بل اتبعت طريقة التغيير و التعديل المسبق كما هو موجود ، فالأراضي المستصلحة توجد عادة بعيدة عن القرى التي بنيت ،فقبائل "الرقيبة في تندوف "و بدو السعيد التي تم توطينها في 5 قرى اشتراكية ذات تخطيط عمراني مشتت.

فبالرغم من الملايين التي أنفقت على المشاريع وبالرغم من تجنيد كل الوسائل المادية والبشرية، فإن الفشل أبطأ تطورها والسبب لا يعود فقط لأسباب طبيعية وإنما يعود إلى أسباب إنسانية. فرعاة " الرقيبة " أبدوا ترددا إزاءها نتيجة ضعف عائداتها، فالتوطين الذي يعتبر إنجاز المرحلة الثانية من الثورة الزراعية في بعض البلديات كبلدية سعيدة، على سبيل المثال نتائجه كانت جد مخيبة سواء كان ذلك على الماشية أو على الإنسان نفسه.

فدوافع العمل في المجتمعات التقليدية تثير مشكلة حيوية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، سواء في الزراعة أو في الصناعة الاستخراجية كالنفط والتعدين ، لأن العامل في هذه المجتمعات يترك العمل حين يجد المال الذي يسد به حاجاته العاجلة، كانتقال بدو أولاد نايل مثلا عبر جبال الأطلس الصحراوي بهدف العمل كأجراء في مزارع الحبوب ولهذا يكون تنقلهم فرديا وليس جماعيا وبدون حيوانات (jeans, 1964, p. 35)، ذلك أن فكرة تجميع الثروة غير قائمة لديه فضلا عن أن الثروة نفسها لا تثير في ذهنه الصورة التي تثيرها في ذهن عامل في المجتمع الصناعي ، وإن كان العمل بأجر قد أدى إلى ظهور تغيرات في البناء الطبقي للمجتمع الريفي في البلاد النامية ولكن الظاهرة الملاحظة هي أن العمل بأجر في هذه البلاد قد أضعف من قوة الجماعات التقليدية الحاكمة ،كما هو الحال عند بدو الطوارق ، فقد ذهب البدوي منهم إلى الواحة ليعمل بأجر عند ساكنها الذي يحتقره تحت تأثير الحاجة .

كما عملت المشروعات الزراعية الكبيرة والمخططة التي تبنتها بعض الدول على انكماش مسارح البداوة وتحكمت في تحركات البدو. كما حدث في الجزائر نتيجة لتطبيق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية في القطاع البدوي (في نوفمبر 1975). فموقف البدوي من العمل البدوي ومدى استجابته له، يقوم على تصوره لفضائل الرجل البدوي ولوظيفته في المجتمع، وعلى تصوراته الخاصة بالعرض والشرف والنخوة، وتصوره للزمن وللملكية وللقيادة، وهي تصورات لا تتجاوب مع التنظيم الفني للأعمال الإنتاجية الحديثة.

وعن برامج وتجارب التوطين في مدينة توقرت والتي سنحاول التطرق لأهمها والتي من خلالها عملت تلك البرامج على ضرورة إيجاد مخرج لأزمة النزوحات الكثيفة للعائلات التي تقيم في ايواءات رديئة حول هذه المدينة ، فقد تم في سنة 1983 توطين البدو في مناطق بعيدة عن النسيج العمراني الأصلي من بلدية النزلة في منطقة عين الصفراء(مدينة توقرت) الذي أنشئ في الجهة الجنوبية للنزلة على بعد آنذاك عن المدينة بـ3 كلم ، حيث تم فيه تثبيت بدو أولاد نايل الذين كانوا يسكنون المشاتي في بيوت قصديرية حول مدينة توقرت، وذلك بإقرار مخطط من المجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة كإجراء استعجالي قصد إنهاء مشكلة البيوت القصديرية حول مدينة توقرت .

وبعد تثبيت البدو من أولاد نايل خاصة زادت توسعات الحي في شكل تجمعات قبلية على نفس الشكل الذي كانت تتجمع به في البيوت القصديرية، إذ أصبح كل جزء من هذا الحي يضم مجموعة معينة من أبناء عشيرة واحدة وكل واحدة من هذه العشائر تحتل جزءا معينا على الهوامش، كما التحقت بعض الأسر الفقيرة من مناطق أخرى ومن التل ومن الجنوب نظرا لانخفاض أثمان الأراضي في هذا الحي.

وهذا التجمع خطط على أساس قطع أراضي مساحتها حوالي (250 م2) وزعت بين العائلات التي تم إحصاؤها في التجمعات الهامشية التي أعادت توزيعها فيما بينها على أساس القرابة

والعرش، وفي بعض الأحيان كان موظفي البلدية يستعينون بأعيان العروش في توزيع القطع على العائلات لتفادي التنازع بين الأسر، والعائلات، ونظرا لفقرها، لم يتمكن منهم إلا القليل من بناء السور الخارجي فقط، مما أعطى مظهر حي عشوائي دون مرافق ولا تهيئة ولا صرف صحي ودون إنارة في توزيع قطع أراضي بشكل مخطط ورسمي.

بالإضافة إلى قرية سيدي مهدي وهي منطقة منفصلة عن النسيج العمراني لبلدية النزلة، حيث تأسست كقرية اشتراكية في السبعينات استفاد السكان البدو فيها من تحصيصات فلاحيه جديدة و منازل على نمط القرى الاشتراكية ضمن مشروع الثورة الزراعية ،هي المنطقة الوحيدة التي استفاد البدو وأنصاف البدو القدامى فيها من التوطين الكامل وتشجيعهم على ممارسة فلاحة النخيل، وهي الآن قرية تبعد عن بلدية النزلة أو جنوب شرق توقرت ب 5كلم بالقرب من مطار المدينة، إذ تتكون أساسا من السكن الفردي الريفي ،تسكنها مجموعات من بدو الطيبات ،أما نسبة السكان المحليين فهي قليلة أما مناطق التوسعات الجديدة التي بدأت في التسعينات ،هي النصر وحي المستقبل بعد أن انفصلت البلدية إداريا عن توقرت المدينة الأم، حيث استفادت من تحصيصات سكنية عمرت الفراغات التي كانت بين الأحياء القديمة ، وأحياء تمركز البدو وتمثلت في السكن الفردي بالدرجة الأولى والتي ظهرت فيها سكنات ذات طابق أو طابقين.

هذه المجالات التي تموضعت بين النواة القديمة وحي النزلة القديمة وأحياء استقرار البدو، شكلت الإطار المستقبلي للتوسع العمراني لبلدية النزلة كجزء مهم من النسيج العمراني العام لمدينة توقرت في ناحيتها الجنوبية. إضافة إلى وجود وضعية مماثلة على مستوى بلدية الزاوية العابدية في ناحيتها الشمالية الغربية وهذا في حي 5 جويلية حيث توسعت عملية التوطين لتشمل كذلك إسكان مواطنين آخرين من سكان البلدية وعملت السلطات المحلية على تشجيع البدو على بناء سكنات لائقة في تلك المساحات للقضاء على النمط الرديء والعمل على توطينهم والقضاء على الهجرة السنوية، ونفس الأمر بالنسبة لبلدية توقرت الكبرى حيث تقيم في_أطرافها الغربية عائلات بدوية قادمة من مسعد (الجلفة).

والملاحظ واقعيا هو وجود اللاتجانس بين سكان هذه المناطق المخصصة للتوطين وعدم الاندماج بين السكان المحليين وهؤلاء البدو الوافدين مما خلق تباينا واضحا في كثير من العلاقات المكانية في مجتمع المدينة.

6- خاتمة:

لقد بينت الدراسة التي أجريت على المجتمع البدوي بمدينة توقرت صعوبة اندماجه أو انصهاره في المجتمع الجديد بسبب كبر حجم المجتمع المهاجر، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة للمهاجر البدوي بالإضافة إلى متغير الإدماج الذي يتطلب نوعا من التواصل الاجتماعي بسكان المجتمع الحضري وتطوير عوامل الانتماء إلى المجتمع الجديد من قبل هذا المهاجر، ومن

جهة ثانية فإن هناك عوامل كثيرة ناتجة عن التغيرات التي مست البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري ذاته، و أثرت بصور متعددة في جدوى التنمية بصفة عامة، والتنمية الحضرية بصفة خاصة مثل الزيادة السكانية و الهجرة و التحولات في الأسس الاقتصادية بالمجتمع، إضافة إلى ما ترتب عن هذه المتغيرات من نتائج أخرى أثرت بدورها على المحيط و البيئة ومستوى الحياة الاجتماعية للتجمعات السكانية التالية بالخصوص.

كما أن هناك تحديات أخرى تتعلق بالمخططات ذاتها وذلك سواء من حيث جدوى المعطيات التي تعتمد عليها هذه المخططات ومدى تعبيرها عن الواقع الاجتماعي وخصائصه، ولا شك أن كثيرا من المخططات آلت إلى الفشل بسبب جهل المخططين للحقائق المميزة للمجتمع المعني.

وهناك أسباب أخرى تتعلق بصعوبة التوافق بين الأهداف النظرية للتخطيط أو المخططات ومحتوياتها، وبين الواقع المعيشي الذي ينتظر أن يجسد محتوى تلك الأفكار والأهداف، ويمكن الإشارة إلى ذلك فيما يلي:

- أن مرور المخطط إلى مرحلة التنفيذ يواجه العديد من العراقيل البيروقراطية حيث يؤدي ذلك إلى وضع المخطط ضمن القضايا التي تشكل الروتين الإداري.

- إن خروج المخطط من إدارة الاهتمام التخطيطي المختص وتحوله إلى أطراف أخرى لها اهتمامات وثقافة محدودة في هذا الجانب وبالتالي تحول المخطط إلى إجراء غير مستوعب يصعب تمكينه في واقع غير مؤهل.

- إن كثيرا من جوانب المخطط الأساسية قد تتحول عن أهدافها أمام تجاهل أو جهل المسئولين بضرورة الإلتزام بعناصر التخطيط بل قد يصبح المخطط في نظر بعض المسئولين المحليين مجرد اقتراحات لهيئة تنفيذية لا تجد مكانا لتنفيذها في أرض الواقع.

- أن كثيرا من مشاريع المخطط التي حظيت بالموافقة على تنفيذها قد لاتجد المتابعة من طرف المكاتب المعنية

كما تواجه عمليات التخطيط صعوبات أخرى على مستوى طبيعة الدراسات المخصصة لمخططات التعمير حيث أن:

-أن العديد من مكاتب الدراسات غير مهيكلة في إطار متخصص بما يشمل كافة التخصصات ذات العلاقة بمجال التخطيط في أبعاده الاجتماعية والثقافية والعمرانية بالإضافة إلى نقص الكفاءات العلمية اللازمة المؤطرة.

- أن هناك غياب الدراسات الميدانية التي يفترض إسنادها إلى خبراء في الميدان، وليس لمحاولات مكاتب محدودة الخبرة والكفاءة.

- أن الدراسات التي تتم في قوالب جاهزة قد لا تكن ملائمة بالضرورة لكل المجالات والمناطق والتجمعات على خلافها واختلافها في الخصائص والأنماط.

إن ما هو أكثر وضوحا ما يتعلق فقط بالجوانب الهندسية والطبوغرافية في حين بقيت الجوانب الاجتماعية هي الغائب رغم دورها المؤثر في نتيجة المشروع. وفي كثير من الأحيان أنجزت دراسات تقديرية لإعداد مثل هذه المخططات دون أن يكون للواقع فيها وقعا محددا حيث صيغت افتراضات ووضعت تصورات بناء على معطيات قديمة لا تعبر عن الوضع الراهن للتجمعات العمرانية التي أعدت لها هذه المخططات وخاصة في عشرية الأزمة الأمنية التي لم تسمح فيها الظروف للقيام بمعاينات ميدانية.

إن بعضا من المشكلات السابقة لها صلة بالظروف التي تميز كذلك تنوع الأقاليم وأيضا طبيعة ومستوى الجماعات المستهدفة بالتخطيط، حيث تتميز المجتمعات البسيطة بعدم قدرتها على التأثير في بيئتها الطبيعية تأثيرا كبيرا, لهذا نجد هذا النوع من المجتمعات عاجزا عن إحداث أي تغيير في البيئة الطبيعية التي يعيش فيها، ولحل مثل هذه المشكلات يتعين اعتماد جملة من الإجراءات:

- إشراك السكان في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنطقتهم لإزالة الشك حول مصيرهم في المستقبل وهذا راجع إلى تمسكهم بتقاليد الإقامة والعادات المكتسبة.

- إدخال وتوفير المرافق والخدمات اللازمة حسب متطلبات الوقت الراهن لضمان استمرارية الحياة في المنطقة.

- تقديم مساعدات مالية للفئة التي لم تتمكن من إكمال بناء مساكنها.

- وضع حد لتجاوزات بعض الأفراد نظرا لقيامهم بالأعمال الفردية غيرا المدروسة والمتمثلة في السكنات التلقائية الغير مخططة.

- الاهتمام بانشغالات المواطن ومحاولة فك العزلة بينهم وبين المحيط الجديد.

- إتاحة فرص الإدماج الفعلي في ثقافة المحيط الجديد للجيل، حتى لا يحدث هناك تناقض وصراع بين ما يحملهم آباؤهم من أفكار وعادات وتقاليد وبين ما يكتسبونه من المؤسسات الأخرى.

- التعرف على القيم الأساسية التي تعمل على التماسك الاجتماعي في مثل هذه المجتمعات حتى يمكن لبرامج التنمية أن تحقق النجاح المرغوب، من خلال إدراك طبيعة البناء الاجتماعي في هذه المجتمعات حتى تجنب عوامل انهياره والمحافظة على تماسكه لأن عملية تغيير القيم في المجتمع التقليدي من أصعب وأدق العمليات التي تستغرق وقتا طويلا.

- الاهتمام بدراسة الشخصية البدوية بعاداتها وتقاليدها وكذلك احتياجاتها الإنسانية والظروف البيئية المحيطة بها للوصول إلى التصميم المعماري المناسب للمسكن البدوي.

- تشجيع البحوث حول المجتمعات البدوية خاصة وأنها تشهد تغيرات دائمة في خصائصها الاجتماعية والثقافية وكذلك في وظائفها.

6- قائمة المراجع

1. أحمد أبو زيد. (1996). *المجتمعات الصحراوية وتحديات المستقبل*. (2، المحرر) القاهرة.
2. الاجتماع، ن. م .(2002) .*علم اجتماع المجتمعات الجديدة* .دار المعرفة الجامعية.
3. الجعافرة، ع. ا .(2013) .*التربية والتعليم بين الماضي والحاضر* .عمان الاردن :مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
4. الأساتذة، ل. م .(1979) .*قاموس علم الاجتماع* .الهيئة الحضرية العامة للكتاب.
5. بوقصاص، ع. ا .(s.d.) .*النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث* .عنابة :مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائر، يجامعة باجي مختار.
6. ذياب البدانية. (2012). *التوثيق العلمي دليل النشر العلمي*. عمان الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع
7. عبد الرؤوف الضبع. (2003). *علم الاجتماع الحضري*. (1، المحرر) دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
8. عبد الرحمن عبد العاطي. (1998). *محاضرات في علم الاجتماع الصناعي*. (194-199، المحرر) مصر: دار المعارف الجامعية الارزيطة.
9. علي عبد الواحد وافي. (بلا تاريخ). *الأسرة والمجتمع*. (5، المحرر) الفجالة، مصر: مكتبة النهضة.
10. محجوب، م. ع .(2006) .*الانثروبولوجيا الاجتماعية (دراسات نظرية وتطبيقية* .(الاسكندرية: دار المعارف الجامعية.
11. محمد عباس إبراهيم. (2000). *التنمية و العشوائيات الحضرية*. دار المعرفة الجامعية.
12. معن خليل عمرو. (2006). *مدخل إلى علم الاجتماع*. (3، المحرر) دار الشروق للنشر والتوزيع.

13.لوجي صالح الزاوي. (2002). *علم الاجتماع الحضري*. (1، المحرر) منشورات جامعة قاز يونس.

14. jeans, D. (1964). *l'Afrique blanche*. Paris Edition P.U.F.

.